مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد العشرون – العدد الثاني – (ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٣٩هـ / يناير – مارس ٢٠١٨م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي (ت٦٣٣هـ).
- التركيب اللغوي بين الاستقامة والإحالة (دراسة في النحو والدلالة).
- مصاحبة اللفظ للفظ وأثرها في الدرس النحويّ والصرفيّ والصوتيّ.
- الحذف الاعتباطي في بناء المفردة العربية.
- تداخُل أمثلة اللُّثغة مَعَ أمثلة الإبدال الصوتي واللهجات واللحن في المعجمات العربية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد العشرون - العدد الثاني - (ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٣٩هـ/ يناير - مارس ٢٠١٨م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٩٨٢/ ٢٠

المحتويات

- المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي (ت٦٣٣هـ)
  سعيد بن علي بن عبدان الغامدي ٥
- التركيب اللغوي بين الاستقامة والإحالة (دراسة في النحو والدلالة)
  علي رمضان البيومي ٩١
- مصاحبة اللفظ للفظ وأثرها في الدرس النحويّ والصرفيّ والصوتيّ
  نيّاف بن رزقان السلمي العنزي ١٨١
- الحذف الاعتباطي في بناء المفردة العربية
  صادق يسلم العي ٢١٩
- تداخُل أمثلة اللُّثغة معَ أمثلة الإبدال الصوتي واللهجات واللحن في المعجمات العربية
  خالد محمد المساعفة و منصور عبد الكريم الكفاوين و ياسمين سعد الموسى... ٢٩٣

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kcfcris.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت
- **صلاح الدين صالح حسنين** ..... أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد أحمد الدالي** ..... أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة باتنة بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

أولاً: البحوث والدراسات

المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي (ت ٦٣٣هـ)

إعداد

سعيد بن علي بن عبدان الغامدي

الأستاذ المشارك في قسم اللغة والنحو والصرف

بكلية اللغة العربية

في جامعة أم القرى

• ملخص البحث

يعد ابن الرّمّاح المقرئ النحوي من أكابر القراء ومشاهيرهم، وأعيان النحاة وأفاضلهم في القرن السابع الهجري، وكان منتصبا للإقراء والإفادة في المدارس العلمية، ولم يصلنا شيء من تراثه سوى مسائل تسع حفظها السيوطي في (الأشباه والنظائر) نقلا عن (تذكرة) ابن الصائغ الذي نقلها بدوره من (مجموع) ابن الرماح، ويهدف البحث لدراسة هذه المسائل التسع وتتبعها في كتب النحاة السابقين واللاحقين، وبيان موقف ابن الرّمّاح من المسألة في ثنايا دراستها.

وتشمل خطة البحث ثلاثة مباحث:

الأول في ترجمة ابن الرّمّاح المقرئ النحوي.

والثاني في المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي.

والثالث في منهج ابن الرّمّاح في عرض مسائل النحو في مجموعه، يليها خاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

*****

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد.

فيعد القرن السابع الهجري من قرون ازدهار العلم وانتشاره، واتسم بكثرة العلماء النابهين، وتصنيف المؤلفات المفيدة، ومن أكابر القراء ومشاهيرهم، وأعيان النحاة وأفاضلهم في هذا القرن عفيف الدين علي بن عبد الصمد بن الرّمّاح المقرئ النحوي (ت٦٣٣هـ)، الذي كاد الزمان بعد وفاته يخمد ذكره، ويطوي سيرته، وما ذاك إلا لقلة مؤلفاته بسبب انشغاله بالتدريس وخدمة السلطان، ولمعاصرته لعلماء فاقت شهرتهم الأقطار، وسارت بمؤلفاتهم الركبان، ولم يبق من تراثه النحوي سوى تسع مسائل نحوية من (مجموعه) الذي كتبه بخطه نقلها عنه ابن الصائغ (ت٧٧٦هـ) في (تذكرته) التي يغلب على الظن فقدانها، ولولا فضل الله أولاً ثم حفظ السيوطي (ت٩١١هـ) في (الأشباه والنظائر) لهذه المسائل التسع نقلا عن (تذكرة) ابن الصائغ لضاع تراث ابن الرّمّاح، فأردت القيام بدراسة هذه المسائل التسع التي بقيت من (مجموع) ابن الرّمّاح متبعا في ذلك المنهج الوصفي.

وكانت خطة البحث تتكون من ثلاثة مباحث وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وهي كما يأتي:

- المبحث الأول: ترجمة ابن الرّمّاح المقرئ النحوي.
- المبحث الثاني: المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي، وسرت في ذلك على الخطوات الآتية:

١- وضع عنوان مناسب لكل مسألة.

٢- نقل نص المسألة كما جاءت عن ابن الرّمّاح من كتاب (الأشباه والنظائر) متبعا في ترتيبها تسلسلها فيه.

٣- دراسة المسألة من كتب النحاة السابقين واللاحقين.

٤- بيان موقف ابن الرّمّاح من المسألة في ثنايا دراستها.

٥- الترجمة للنحاة الذين لم يكثر ذكرهم في كتب النحاة.

- المبحث الثالث:منهج ابن الرّمّاح في عرض مسائل النحو في مجموعه.
- الخاتمة.
- فهرس المصادر والمراجع.

وأسأل الله أن يكون ما كتبته ذا نفع وبال، ويحقق به الآمال، إنه ولي ذلك والقادر عليه الله الواحد المتعال.

*****

المبحث الأول

ترجمة ابن الرّمّاح المقرئ النحوي (ت٦٣٣هـ)

لم تفدنا المصادر التي بين يدينا إلا النزر اليسير الذي لا يتجاوز بضعة أسطر عن ترجمة ابن الرّمّاح[١]، ولعل أول من ترجم له المنذري في (التكملة)[٢]، وتتابع المترجمون في النقل عنه، فكانت ترجمته كالآتي:

اسمه ونسبه:

علي بن عبد الصمد بن محمد بن مُفَرّج[٣]، الشيخ عفيف الدين أبو الحسن بن الرّمّاح المصري، المقرئ النحوي، الشافعي العَدل[٤].

مولده:

سأله المنذري عن مولده، فقال: سنة سبع وخمسين وخمسمائة بالقاهرة[٥].

مكانته وصفاته:

بيّن تلميذه الأَبَرْقُوهِيّ مكانته فقال: «من أكابر القراء ومشاهيرهم، ومن أعيان النحاة وأفاضلهم»[٦]، وقال الذهبي عنه: «وكان من محاسن الشيوخ»[٧]،

(١) انظر ترجمة ابن الرّمّاح في: التكملة لوفيات النقلة٣/ ٤١٥، معجم شيوخ الأَبَرقُوهِيّ: ٢٤٥، الإعلام بوفيات الأعلام: ٤٢٨، الإشارة إلى وفيات الأعيان: ٣٣٤، تذكرة الحفاظ٤/ ١٤٢٣، العبر في خبر من غبر٣/ ٢١٦، سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٨٩، تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤، معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤، ذيل المشتبه للسلامي: ٢٧، الوافي بالوفيات٢١/ ١٥٦، غاية النهاية في طبقات القراء١/ ٤٨٥، منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ١٤٨، طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبه: ل٤٣٠ مخطوط، النجوم الزاهرة٦/ ٢٦٢، حسن المحاضرة١/ ٤٩٩، بغية الوعاة٢/ ١٧٥، شذرات الذهب٧/ ٢٧٩.

(٢) ٣/ ٤١٥.

(٣) (نفيع) في حسن المحاضرة١/ ٤٩٩.

(٤) (المعدل) في معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤، وتاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤.

(٥) انظر التكملة لوفيات النقلة٣/ ٤١٥.

(٦) معجم شيوخ الأَبَرقُوهِيّ: ٢٤٦.

(٧) انظر تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤.

وقال عنه ابن الجزري: «إمام مقرئ كامل مصدَّر»[1]، وشهد عند قاضي القضاة عبد الرحمن بن عبد العلي السُّكَّري (ت٦٢٤هـ)[2]، ومَن بعده من الحكام، وأما صفاته الشخصية فقال عنه تلميذه المنذري: «كان حسن السَّمت، مؤثرا للانفراد، مقُبلا على خُويّصته، راغبا في الانتصاب للإقراء والإفادة، اتصل بخدمة السلطان مدة، ولم يتغير عن طريقته وعادته»[3]، وكان ينعت بالعفيف والعدل.

علمه وشيوخه:

جمع ابن الرّمّاح بين علوم القراءات والحديث والعربية، فقرأ القرآن بالقراءات في سنة خمس وسبعين وخمسمائة على الفقيه أبي الجيوش عساكر بن علي بن إسماعيل المصري (ت٥٨١هـ)، وسمع منه الحديث، ثم قرأ على الشيخ أبي الجود غِياث بن فارس اللخمي (ت٦٠٥هـ)، وسمع منه الحديث كذلك، وسمع بالإسكندرية من الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، وقرأ العربية والأدب على أبي الحسين يحيى بن عبد الله الأنصاري النحوي (ت٦٢٣هـ)، تلميذ ابن برّي[4].

تدريسه وتلاميذه:

ابن الرّمّاح أقرأ وحدّث، وتصدّر لإقراء القرآن والنحو بالمدرسة السيفية[5]، والمدرسة الفاضلية[6] مدة، وقرأ عليه خلق كثير، وانتسب إليه جماعة كبيرة، ومن تلاميذه:

(١) انظر غاية النهاية في طبقات القراء١/ ٤٨٥.

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى٨/ ١٧٠.

(٣) انظر التكملة لوفيات النقلة٣/ ٤١٥.

(٤) انظر التكملة لوفيات النقلة٣/ ٤١٥.

(٥) بالقاهرة، فيما بين خط البندقانيين وخط الملحيين، بنيت في وزارة صفي الدين عبد الله بن علي سيف الإسلام، انظر المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار٣/ ٤٤٩.

(٦) بدرب ملوخيا من القاهرة، بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني، في سنة ثمانين وخمسمائة، ووقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية، وكان بها مائة ألف مجلد، انظر المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار٣/ ٤٤٤.

١- زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، روى عنه[١].

٢- عز الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن القاضي الفاضل (ت٦٥٧هـ)، سمع منه[٢].

٣- الشيخ أبوالحسن علي بن موسى بن يوسف الدّهان (ت٦٦٥هـ)، تلا عليه بالسبع[٣].

٤- أبو العباس أحمد بن علي بن ثابت الماردي الإشبيلي، بقي إلى حدود (٦٧٠هـ)، قرأ عليه بالسبع[٤].

٥- رشيد الدين أبو بكر بن أبي الدّرالمكيني المقرئ (ت٦٧٣هـ)، قرأ عليه ليعقوب[٥].

٦- شهاب الدين أبو المعالي أحمد بن إسحاق الأبَرْقُوهي (ت٧٠١هـ)، حدّث عنه[٦].

٧- نظام الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم التبريزي (ت٧٠٤هـ)، قرأ القرآن عليه، وهو آخر من مات من أصحابه[٧].

٨- القاضي تقي الدين أبو الفضل سليمان بن حمزة المقدسي الحنبلي (ت٧١٥هـ)، آخر من روى عنه بالإجازة[٨].

مصنفاته:

لم يذكر الذين ترجموا لابن الرّمّاح شيئا عن مصنفاته، ويبدو أنه قليل التأليف قد شُغل عنه بتفرغه للإقراء والإفادة بالمدارس العلمية، ثم اتصاله بخدمة السلطان مدة، ولا يعرف من مصنفات ابن الرّمّاح سوى (مجموعه)

(١) انظر تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤.
(٢) انظر ذيل مشتبه النسبة للسلامي: ٢٧.
(٣) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤.
(٤) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٣٣٩.
(٥) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤و١٣٤٢.
(٦) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤، معجم شيوخ الأبَرقُوهِيّ: ٢٤٥.
(٧) انظر معرفة القراء الكبار٣/ ١٢٢٤، تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤.
(٨) انظر تاريخ الإسلام٤٦/ ١٥٤، واستدرك الذهبي فقال: «بل إجازته باقية لابن الشيرازي، وسعد».

الـذي كتبـه بخـط يـده ويغلـب عـلى الظـن فقدانـه، ولـولا فضـل الله أولا ثـم حفـظ السـيوطي (ت٩١١هـ) في (الأشـباه والنظائـر) لمسـائل تسـع مـن هـذا المجمـوع نقـلا عـن (تذكـرة) ابـن الصائـغ (ت٧٧٦هـ)، والتـي يغلـب عـلى الظـن فقدانهـا أيضـا، لضـاع تـراث ابـن الرّمّـاح، وصـدّر ابـن الصائـغ (ت٧٧٦هـ) المسـألة الأولى التـي نقلهـا عـن ابـن الرّمّـاح بقولـه: «نقلـت مـن مجمـوع بخـط علي بـن عبـد الصمد بـن محمد بـن الرّمّـاح قـال....»، وجعـل عبـارة: «نقلـت مـن مجمـوع بخـط ابـن الرّمّـاح» صدرالسـبع مسـائل، وافتتـح مسـألة واحـدة بقولـه: «نقلـت مـن خط ابـن الرّمّـاح»[1].

ولا شـك أن قلـة التأليـف مدعـاة لقلـة الشـهرة، فلهـذا لم ينـل ابـن الرّمّـاح حظـا مـن الشـهرة، كـما أن معاصرتـه لعـدد مـن كبـار النحـاة في مـصر مـن أصحـاب المؤلفـات المشـهورة دور في هـذا، كسـليمان بن بنـين الدقيقـي (ت٦١٤هـ)، وابـن معـط (ت٦٢٨هـ)، والسـخاوي (ت٦٤٢هـ)، وابـن الحاجـب (ت٦٤٦هـ)، وغيرهـم.

وفاته:

تـوفي ابـن الرّمّـاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الثـاني والعشريـن مـن جمـادى الأولى سـنة ثـلاث وثلاثـين وسـتمائة، ودفـن مـن الغـد بسـفح المقطَّـم بالقاهـرة، وعمـره سـتة وسـبعون عامـا.

*****

(١) انظر الأشباه والنظائر١/ ٢٨٤و٥١٣، ٢/ ٣٢و٩١و٢٠٦و٢٤٧و٣٢٦و٤٥٧و٤٨٩.

المبحث الثاني

المسائل النحوية في مجموع ابن الرّمّاح المقرئ النحوي.

المسألة الأولى

حكم معمول الصفة المشبهة في نحو: (حَسَنٌ وجهِه)

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «الفرق بين: حَسَنٌ وجهِه، وعبدُ بطنِه، وواحدُ أمِّه، حيث يُبعد الأول؛ لأن فيه جمعا بين العِوض والمعوَّض منه، إذ إثبات الهاء في: (وجهه) يقتضي أن يكون (الوجه) فاعلا بالصفة، دون الثاني؛ لأنه لا يصح رفع (البطن) بـ (عبد)، و (الأم) بـ (واحد)، ثم يُنقل كما في (حَسَن)، نحو: حَسَنٌ أبوه، ثم: حَسَنُ الأبِ»[1].

دراسة المسألة:

تضمّن كلام ابن الرّمّاحفي معمول الصفة المشبهة في نحو: (حَسَنٌ وجهِه) أمورا ثلاثة:حكم جر معمول الصفة المشبهة في هذا التركيب، وعلة بُعد الجر فيه، والفرق بينه وبين الجر في تركيب: عبدُ بطنِه، وواحدُ أمِّه، والحكم الإعرابي لمعمول الصفة المشبهة مبني على معرفة أنواعه، وقد أوصلهاابن مالك إلى أحد عشر معمولا، وزاد أبو حيان واحدا آخر[2]، ومعمول الصفة المشبهة في مسألتنا ما كان مضافا لضمير الموصوف، نحو: زيد حَسَنٌ وجهُه، ورفع هذا المعمول متفق عليه، واختُلف في الوجهين الباقيين على ما يأتي:

(١) الأشباه والنظائر١/ ٢٨٤.

(٢) انظر التسهيل:١٣٩، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٩١، التذييل والتكميل١١/ ١٨، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٥٠.

١- جواز النصب والجر في الكلام كله، نظما ونثرا، وهذا مذهب الكوفيين، وابن الأنباري[١].

٢- جواز النصب والجر بضعف في القياس، وقلة في الاستعمال، وهو رأي ابن خروف، وابن مالك، وابنه، وأبي حيان، وابن الفخّار، والشاطبي[٢].

٣- جواز النصب والجر ضرورة، وهو رأي سيبويه، قال في (الكتاب)[٣]: «وقد جاء في الشعر: حسَنةُ وجهِها، شبّهوه بحسنةِ الوجهِ، وذلك ردئ».

وبذا قال جمهور البصريين[٤].

وزعم الزجاجي أن سيبويه وحده قد أجاز: مررت برجل حسَنِ وجهِه، قال: «وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا»[٥]، وما نسبه الزجاجي لسيبويه غلط بيّن، وردّ النحاة على الزجاجي هذا[٦].

(١) انظر رأي الكوفيين في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٤، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٩٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ١٠٦٩، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٦، التذييل والتكميل١١/ ٢٣، منهج السالك ٤/ ١٢٨٢، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٥٣، وانظر رأي ابن الأنباري في منهج السالك٤/ ١٢٨٢.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٥٦٠، شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ١٠٦٩، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٥، شرح الألفية لابن الناظم: ٤٤٩، التذييل والتكميل١١/ ٢٣، شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٢/ ٤٨٥ (رسالة دكتوراه)، المقاصد الشافية٤/ ٤٢٢.

(٣) ١/ ١٩٩، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٩٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ١٠٦٨، منهج السالك٤/ ١٢٨٢، التذييل والتكميل١١/ ٢٣.

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٦، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٠٧٨، المقاصد الشافية ٤/ ٤٢٧و٤٢٨.

(٥) الجمل في النحو: ٩٨.

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ١/ ٢٢٦، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٢٢٣، أمالي السهيلي: ١١٧، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٥٦٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ١١٠٠، شرح جمل الزجاجي لابن الفخار٢/ ٤٨٤ (رسالة دكتوراه).

٤- المنع من النصب والجر مطلقا، وهو رأي المبرد[١]، والزجاجي[٢].

وحَكَم ابن الرّمّاح على جر معمول الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف بالبُعد، ومعنى ذلك أنه لا يجيزه في النثر كجمهور البصريين كما سبق.

والعلة في ذلك عندهأن في هذا التركيب جمعا بين العِوض والمعوّض منه، وبيان ذلك كما قال السيرافي: «من قِبَل أن في (حسن) ضميرا يرتفع به يعود إلى زيد، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في (الوجه)؛ لأن الأصل: كان زيد حسَنٌ وجهُه، والهاء تعود إلى زيد، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى (حسن)، فجعلناها في حال رفع، فاستكنّت فيه، فلا معنى لإعادتها»[٣].

وعبّر ابن السِّيد والسُّهيلي عن هذا العلة بالجمع بين الشيء ونقيضه[٤]، وهي عند ابن خروف جمع بين المتعاقبين[٥]، وتكرار للضمير عند ابن عصفور والشاطبي[٦].

ويرى الرضي أن علة قبح جر معمول الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف ليست لاجتماع الضميرين، ففي ذلك زيادة على القدر المحتاج إليه؛ بل لكونهم شرعوا في الإضافة لقصد التخفيف، والحكمة تقتضي أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبُح الاقتصار على أهون التخفيفين، وهو حذف التنوين، ويُترك أعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنّ في الصفة[٧].

(١) ذكر المبرد في المقتضب٤/ ١٥٨و٢٢٢ وجه الرفع فقط، ولم يذكر وجه النصب والجر، وليس في الكامل كذلك، وانظر رأيه في شرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/ ٥٦٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ١٠٦٩، البسيط في شرح جمل الزجاجي٢/ ١١٠١، التذييل والتكميل ١١/ ٢٣، منهج السالك٤/ ١٢٨٢.

(٢) انظر الجمل في النحو: ٩٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه٢/ ٥٦، وانظر بيان هذه العلة أيضا في الغرة في شرح اللمع٢/ ٦٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٨٦، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٤١.

(٤) انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٢٢٤، أمالي السهيلي: ١١٧.

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/ ٥٦٧.

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧١، المقاصد الشافية٤/ ٤٢٨.

(٧) انظر شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٦.

وذهب بعض النحاة كالزجاجي، وابن إياز، وابن الناظم[1] إلى أن إضافة الشيء لنفسه هو علة ضعف الجر في: حسَن وجهِه، ونسب ذلك ابن الحاجب والرضي لابن بابشاذ[2]، وقد ردَّابن السِّيد، وابن خروف، وابن الحاجب، وابن عصفور، والرضي هذه العلة[3].

وفرّق ابن الرّمّاح بين التركيب الإضافي مع الصفة المشبهة في مثل: (حسَنُ وجهِه)، وبين التركيب الإضافي مع غير الصفة المشبهة في مثل: (عبدُ بطنِه، وواحدُ أمِّه)، فالأول بعيد، والثاني جائز، وكأن سائلا استشكل عليه ذلك؛ لتشابه صورة التركيبين الإضافيين، والفرق بينهما أن الإضافة مع الصفة المشبهة لفظية غير محضة وعلى تقدير الانفصال، فهي من باب إضافة العامل إلى معموله، لأن (وجهه) قبل الإضافة كان فاعلا للصفة المشبهة (حسنٌ وجهُه)، ثم لما أُريد الإضافة لقصد التخفيف حُذف التنوين من الصفة، وحُذف الضمير مما أضيف إليه الفاعل، واستتر في الصفة، فصار: حسنُ الوجهِ، وهذا معنى النقل الذي ذكره ابن الرّمّاح.

وأما التركيب الإضافي مع غير الصفة المشبهة في مثل: (عبدُ بطنِه، وواحدُ أمِّه، وصدرُ بلدُه، وطبيبُ مِصره)، فالإضافة فيه معنوية محضة ليست على تقدير الانفصال، فلا يصح فيها رفع (البطن) بـ(عبد)، و (الأم) بـ(واحد)، و (البلد) بـ(صدر)، و (المِصر) بـ(طبيب)ثم يُنقل، كما صح ذلك في التركيب الإضافي مع الصفة المشبهة.

(١) انظر الجمل في النحو: ٩٨، شرح الألفية لابن الناظم: ٤٥٠.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل١/ ٦٤٨، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٧، وابن بابشاذ ذكر هذه العلة ولم يقلها في شرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٣٤ على أنها حجة من احتج على سيبويه، وهي ليست بحجة كما قال.

(٣) انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٢٢٥، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٥٦٧، الإيضاح في شرح المفصل١/ ٦٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٧.

وظاهر من كلام ابن الرّمّاح أن الإضافة في الصفة المشبهة تكون من رفع، وهذا رأي السهيلي[١]، وظاهر كلام ابن مالك في (التسهيل)[٢] و(الألفية)[٣]، والمسألة فيها رأيان آخران هما:

١- الإضافة ناشئة عن النصب، والنصب ناشئ عن الرفع، وهذا رأي ابن السِّيد[٤]، والشَّلوبين، وأكثر أصحابه[٥]، وابن عصفور[٦]، والرضي[٧].

٢- يمكن أن تكون الإضافة من رفع، ويمكن أن تكون من نصب، وهذا رأي الدّبّاج، وابن هشام الخضراوي[٨].

المسألة الثانية

تقدير متعلَّق الظرف وإعراب المرفوع بعده

نص المسألة:

قال ابن الرّمّاح: «وينبغي أن يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أو صلة، كمررت برجل، أو بالذي معه صقر، لِما بين الصفة والصلة

(١) والنصب ناشئ عن الخفض عنده، انظر رأيه في التذييل والتكميل١١/ ٨، منهج السالك٤/ ١٢٤٦، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٤٧.

(٢) ١٣٩، وانظر التذييل والتكميل١١/ ٨.

(٣) في قوله:

صفة استُحسن جر فاعل معنًى بها المشبِهةُ اسمَ الفاعل

انظر متن ألفية ابن مالك: ٣٠، منهج السالك٤/ ١٢٤٥.

(٤) انظر رأي ابن السيد في التذييل والتكميل١١/ ٨، منهج السالك٤/ ١٢٤٥، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٤٧.

(٥) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/ ٨٨٥، التذييل والتكميل١١/ ٨، منهج السالك٤/ ١٢٤٥، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٤٧.

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي١/ ٥٦٧.

(٧) انظر شرح الرضي على الكافية٣/ ٤٣٧.

(٨) انظر رأيهما في التذييل والتكميل١١/ ٩، ارتشاف الضرب٥/ ٢٣٤٧، ورأي الدّبّاج وحده في شرح الجزولية للأُبَّذي السفر الثاني١/ ٣٠١ (رسالة ماجستير)، منهج السالك٤/ ١٢٤٦، والدّبّاج هو: علي بن جابر اللخمي الإشبيلي، إمام العربية والقراءات في زمنه، توفي سنة٦٤٠هـ، انظر بغية الوعاة ٢/ ١٥٣.

من مناسبة، لا يكونان إلا بالفعل، أو المشتق منه، فأما الخبر والحال، كزيد في الدار أبوه، ومررت بزيد في الدار أبوه، فإنه يجوز في (الأب) الابتداء والفاعلية، كونه فاعلا؛ لأنه يرفع الضمير كاسم الفاعل، بل أقوى عند أبي علي، وكونه مبتدأ؛ لأن اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك، كزيد قائم أبوه، على أن أبا علي جعل الجميع شيئا واحدا، ولم يفرّق بين الصفة والخبر والحال، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدّرا بالفعل دون الاسم، وكذا ينبغي أن يكون قياسه، وأما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة، وهو الظاهر من كلام سيبويه»[1].

دراسة المسألة:

كلام ابن الرّمّاح في هذه المسألة يدور حول أمرين:

الأول: تقدير متعلق الظرف الواقع خبرا أو صفة أو حالا أو صلة، والثاني: إعراب المرفوع بعد الظرف المعتمد، وسمّى ابن الرّمّاح الجار والمجرور ظرفا؛ لجريه مَجراه في جميع أحكامه، وبذلك سمّاه بعض النحاة كابن الحاجب[2].

وتقدير متعلق الظرف الواقع خبرا أو صفة أو حالا اختلف فيه نحاة البصرة[3] على أقوال خمسة هي:

الأول: أنه من قبيل الجملة، والعامل فيه (كان) أو (استقر) أو (وُجِد) أو (ثبت)، أو (وقع) ونحوها، وهذا قول الجمهور، ومنهم أبو علي الذي نصّ عليه في (الإيضاح)[4] في أنواع الخبر، والسيرافي الذي ذكر بأنه لا يعلم خلافا

(١) انظر الأشباه والنظائر١/ ٥١٣.
(٢) انظر شرح المقدمة الكافية٢/ ٣٦٢، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٣.
(٣) انظر الإنصاف١/ ٢٤٥، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩٠، المغني لابن فلاح١/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٥٧٢، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٥،، التعليقة على المقرب: ١٥٤، منهج السالك١/ ١٦٩، التذييل والتكميل٤/ ٩٤، المقاصد الشافية٢/ ١٢.
(٤) ص٨٧و٩٠.

بين البصريين في ذلك[١]، وعبد القاهر[٢]، والزمخشري[٣]، والأنباري[٤]، وابن الحاجب[٥]، وجاء التقدير بالفعل في كلام سيبويه؛ لذا نسبه إليه السيرافي، وعبد القاهر، وابن خروف[٦]، وذكر ابن الرّمّاح أن التقدير بالفعل هو القياس، وإنما كان قياسا من أوجه هي[٧]:

١- أن الأصل في العمل للأفعال، وتقدير الأصل أولى.

٢-وقوع الظرف صلة، والصلة يجب أن تكون جملة.

٣- دخول الفاء في خبر النكرة إذا وُصفت بالظرف في نحو: كل رجل في الدار فله درهم، فلو لم يُقدّر الظرف بالفعل لم يصحّ دخول الفاء.

الثاني: أنه من قبيل المفرد، ويقدّر باسم فاعل كـ(كائن)، أو (مستقر)، أو (واقع)، أو (ثابت) ونحوها، وذكر سيبويه التقدير بالمفرد[٨]، وهو رأي الأخفش[٩]، وابن السراج في (الأصول)[١٠]، وبالمفرد قدّر أبو علي الخبر الظرف في باب (المنفي المضارع للمضاف)[١١].

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٢٩٣و٤١٥.
(٢) انظر المقتصد١/ ٢٧٥.
(٣) انظر المفصل:٢٤، وحواشي المفصل: ٣٣.
(٤) انظر الإنصاف١/ ٢٤٦.
(٥) انظر شرح المقدمة الكافية٢/ ٣٦٢.
(٦) انظر الكتاب٢/ ٨٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٤١٣، المقتصد١/ ٢٧٧، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/ ٣٩٥.
(٧) انظر المقتصد١/ ٢٧٥، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩٠، المغني لابن فلاح١/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول ١/ ٥٧٢، التعليقة على المقرب: ١٥٤.
(٨) انظر الكتاب١/ ٥٥، ٢/ ١٤٣و٨٨و٩٠.
(٩) انظر رأي الأخفش في شرح الجمل لابن خروف١/ ٣٩٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٨، منهج السالك ١/ ١٦٩
(١٠) ١/ ٦٣، وانظر رأيه أيضا في شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩٠، المغني لابن فلاح٢/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٥.
(١١) انظر الإيضاح: ٢٦٢.

وكذا فعل ابن جني في الخبر الظرف[1]، وذهب السهيلي إلى ذلك في الخبر والحال والصفة والصلة، من حيث كان المفرد اسما مشتقا فيه معنى الفعل، لا من حيث كان اسما، وقال: «وقد سأل ابن جني أبا علي عن هذه المسألة فلم يراجعه بجواب بيّن ولا شافٍ أكثرَ من أن قال له: «تقدير الاسم ههنا أولى؛ لأن خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم»، ولم يبين ابن جني فيه شيئا أيضا»[2]، ويرى ابن مالك أن التقدير باسم الفاعل أولى وأرجح من التقدير بالفعل، ونسبه لسيبويه[3]، وصحح ابن عصفور التقدير بالمفرد؛ لأنه لا يحتمل الصدق والكذب[4]، ومما استدل به أصحاب الرأي القائلين بالتقدير بالمفرد[5]:

١- أن الأصل في خبر المبتدأ المفرد، فتقديره أولى.

٢- أن يقع فاصلا بين (أمّا) وجوابها، في نحو: أمّا خلفَك فزيد، ولا يُفصل بينهما إلا بالمفرد.

الثالث: أنه يجوز تقدير الوجهين، فيكون من قبيل المفرد، ويجوز أن يكون من قبيل الجملة؛ نظرا لتعادل المذهبين، وتكافئ الأدلة، وهذا رأي أبي علي في (المسائل العسكرية) و (المسائل المنثورة)[6]، وعليه سار ابن مالك في (الألفية) حيث قال:

وأخبَرُوا بظَرفٍ أو بحرف جرّ نَاوِين معنى (كَائِن) أو (استقَرّ)[7]

(١) انظر اللمع:٧٦وسر صناعة الإعراب٢/ ٧٥٥، وانظر رأيه أيضا في المغني لابن فلاح٢/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٥٧٣، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٥.

(٢) نتائج الفكر: ٤٢١.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية١/ ٣٤٩و٣٥٠، شرح التسهيل١/ ٣١٧، وانظر المقاصد الشافية٢/ ١٣.

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي١/ ٣٤٤.

(٥) انظرشرح الكافية الشافية١/ ٣٤٩وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٣١٧، المغني لابن فلاح٢/ ٦٥٩ (رسالة دكتوراه)، المحصول في شرح الفصول١/ ٥٧٣، التعليقة على المقرب: ١٥٤.

(٦) المسائل العسكرية: ١٠٥، المسائل المنثورة: ٣٣.

(٧) متن ألفية ابن مالك: ٨، وانظر منهج السالك١/ ١٧٠، المقاصد الشافية ٢/ ١٢.

وقد قدّر سيبويه الظرف بكلا التقديرين؛ فنسب بعضهم له أنه يرى أن الظرف مقدر بالفعل، ورأى بعضهم أنه يرى أن الظرف مقدر بالاسم، كما سبق ذكره في القول الأول والثاني، والذي يظهر أن سيبويه ممن يجيز القول بالتقديرين معا، ونسبه ابن مالك للأخفش في (شرح الكافية الشافية)[١]، ونسبه الشاطبي لابن عصفور[٢]، ويرى ابن هشام أنه لا يترجح تقدير متعلق الظرف اسما ولا فعلا، بل بحسب المعنى[٣].

الرابع: أنه من قبيل المفرد في الخبر والحال، ومن قبيل الجملة في الصفة كالصلة؛ لِما بينهما من المناسبة[٤]، وهذا رأي ابن جني[٥]، وجعله ابن الرّمّاح الظاهر من كلام سيبويه، وهو رأي ابن خروف في الصفة[٦].

الخامس: أنه قسم برأسه، ليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وهذا رأي آخر لابن السراج، حكاه عنه أبو علي في (المسائل الشيرازيات)[٧]، و (المسائل العسكرية) وجعله مذهبا حسنا[٨]، ونسبه الشاطبي أيضا للشلوبّين[٩]، والحجة لهذا الرأي» أنك تقول: إن في الدار زيدا، ولو كان بمنزلة (مستقر) أو (استقر) لم يجز تقديمه على اسم (إن)، كما لا يجوز تقديمها عليه»[١٠]، وذكر الشاطبي أن تقدير الخبر على هذا الرأي معنوي لا لفظي، كما في الأقوال السابقة، وأنه منوي

(١) ١/ ٣٥٠.
(٢) انظر المقاصد الشافية٢/ ١٣.
(٣) انظر مغني اللبيب٢/ ٥٨٤.
(٤) انظر المناسبة بين الصلة والصفة في كتاب الشعر٢/ ٤١٧، أمالي ابن الشجري١/ ٥و١٤١.
(٥) انظر اللمع: ٢٤٨ (الظرف الصلة مقدر بالفعل)، الخاطريات٢/ ١٩رسالة ماجستير (الظرف الصلة والصفة مقدر بالفعل).
(٦) انظر شرح جمل الزجاجي١/ ٣٩٥.
(٧) لم أجده في المطبوع منها، ونقل حكاية الفارسي في (المسائل الشيرازيات) ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي١/ ٣٤٤، وأبو حيان في منهج السالك١/ ١٧٠.
(٨) ص١٠٥.
(٩) انظر المقاصد الشافية٢/ ٦، وجاء خلاف ذلك في التوطئة: ٢١٧، حيث جعل الخبر الظرف من قبيل المفرد.
(١٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٣٤٤، وانظر المسائل العسكرية: ١٠٥.

لا يظهر في اللفظ؛ لقيام الظرف والمجرور مقامه، فهما كالعِوض منه، وهو مما تُنوسِي في الخبرية حتى كأن الظرف والمجرور هما الخبر بأنفسهما[١].

وذهب الكوفيون إلى أن العامل في الظرف عامل معنوي، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر؛ لذا انتصب الظرف خبرا للمبتدأ على الخلاف، وقد ردّ عليهم البصريون هذا[٢].

وأما الأمر الثاني في هذه المسألة من كلام ابن الرّمّاح فهو: إعراب المرفوع بعد الظرف المعتمد على موصول، أو موصوف، أو صاحب خبر أو حال، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، ففيه أربعة مذاهب:

١- أنه فاعل، وادّعى بعضهم أن هذا الرأي مجمع عليه[٣]، وذكر ابن هشام الخضراوي أنه نُقل عن الأكثرين[٤]، ومنهم أبوعلي[٥] الذي لم يفرّق بين الصفة والخبر والحال، وجعل الجميع شيئا واحدا؛ لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدّرا بالفعل دون الاسم -كما قال ابن الرّمّاح- ولتقوِّيه بالاعتماد، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، وفي كلام سيبويه ما يدل عليه[٦]، ووهّم السهيلي نسبة ذلك لسيبويه[٧].

٢- أنه مبتدأ، وإليه ذهب السيرافي، والسهيلي[٨]، وجعلاه مذهب سيبويه[٩].

---

(١) انظر المقاصد الشافية٢/ ١١.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٢٩٣، الإنصاف١/ ٢٤٥، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٩١، شرح التسهيل لابن مالك١/ ٣١٣، المغني لابن فلاح١/ ٦٥٧ (رسالة دكتوراه)، شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٣.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية١/ ٢٤٧.

(٤) انظر التذييل والتكميل٤/ ٥٧، مغني اللبيب٢/ ٥٧٩.

(٥) انظر المسائل البصريات١/ ٥٠٩و٥١١.

(٦) انظر الكتاب١/ ٥٥، التعليقة على كتاب سيبويه١/ ٩١.

(٧) انظر نتائج الفكر: ٤٢٣.

(٨) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٤١٤، نتائج الفكر: ٤٢٢.

(٩) انظر الكتاب٢/ ٨٨.